في الذكرى الرابعة لمبايعة خادم الحرمين

الملك عبدالله.. عهد زاهر ودور رائد وإنجازات فريدة

السنوات الماضية شهدت طفرة على الصعد كافة.

تمر على بلادنا هذه الأيام الذكرى الرابعة لتولي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود زمام الحكم، وهي، بلا شك، ذكرى غالية لملك نال العديد من الألقاب منها: ملك الإنسانية، وملك القلوب.

عهد الملك عبدالله يختزل إنجازات عشرات السنين

انطلقت المؤسسة من استراتيجية البناء المؤسسي المتكامل في عهد الملك عبدالله

وعندما نتأمل ما أنجز في البلاد خلال الأربع سنوات الماضية سنلحظ طفرة على مختلف الصعد من حراك ثقافي، وبناء معرفي، وتشييد معماري، وإصلاح إداري، وتطوير النظم، وترسيخ الأمن، وتوسيع قاعدة الصناعة، وتحديث القوات العسكرية وتطويرها، والاستثمار الأمثل لمدخلات الاقتصاد الوطني، وبناء احتياط الدولة العام، وبناء علاقات خارجية قوية ومتينة، والمشاركة بثقل في رسم التوجه العام الدولي في كثير من القضايا، مع المحافظة على الثوابت الإسلامية، استكمالاً لنهج المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، رحمه الله.

واختزلت هذه السنوات إنجازات عشرات السنين، ومن دواعي الفخر والاعتزاز أن تكون فكرة التقاعد انطلقت مع مسيرة توحيد المملكة العربية السعودية، حيث حظي المتقاعدون بدعم القيادة الرشيدة واهتمامها، تقديرًا لما بذلوه في خدمة الوطن وأبنائه، وإن ما وصلت إليه المؤسسة العامة للتقاعد من قدرة ومكانة في تأمين الحماية الاجتماعية للمتقاعدين من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين ما هو إلا ثمرة الرعاية الكريمة التي قدمتها وما زالت تقدمها الدولة للمؤسسة، والتي كان من أهمها، صدور قرار مجلس الوزراء الموقر رقم ٢٧٧ بتاريخ ٣٠-١٢-١٤٢٣هـ المتضمن الموافقة على تحويل مصلحة معاشات التقاعد إلى المؤسسة العامة للتقاعد، وكذلك صدور تنظيم المؤسسة ولوائحها الإدارية والمالية ليشمل ذلك الجوانب الشكلية والموضوعية على أسس نظامية وعلمية حديثة بما يحقق البيئة المناسبة والطريقة اللازمة للوصول إلى التطبيق الأمثل لنظام التقاعد، وحسن إدارة المؤسسة، وتنمية مواردها بما يتلاءم مع طبيعتها ونطاق التزاماتها الحالية والمستقبلية.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز انطلقت المؤسسة العامة للتقاعد من استراتيجية البناء المؤسسي المتكامل من خلال الاستخدام الأفضل للإمكانات والموارد المادية والبشرية المتاحة، واستخدام أحدث تقنيات المعلومات، وتسخيرها لخدمة المتقاعدين، من خلال تقديم أفضل الخدمات المتميزة لهم، مع الاهتمام البالغ بتحقيق التوازن المالي بين مواردها والتزاماتها، من خلال زيادة مواردها المالية وتنميتها عبر النشاط الاستثماري في المشروعات الرائدة غير التقليدية ذات المردود الجيد الذي يصب في دعم استثماراتها، وتعزيز مركزها المالي، للوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين والمستفيدين من بعدهم، إلى جانب المساهمة في دعم خطط التنمية وبرامجها في المملكة العربية السعودية، حيث تعد المؤسسة العامة للتقاعد شريكًا رئيسًا في رأسمال العديد من الشركات المساهمة في مختلف القطاعات الصناعية، والزراعية، والصناعات البتروكيماوية، والأسمنت، والبنوك، والعديد من القطاعات الحيوية.

وتقوم المؤسسة بإدارة مواردها المالية وتنميتها وفق الضوابط التي أقرها مجلس إدارتها برئاسة معالي وزير المالية، ويحرص المجلس على أن تكون النسبة العظمى من الاستثمارات محلية من خلال المشاركة في رأس مال الشركات المحلية كمؤسس أو كمساهم عند ثبوت الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات في مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة.